المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وثمانية - ديسمبر/ كانون الأول 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: التخطيط التنموي في إطار خصوصيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهم أهدافه 2

ثالثاً: أهم سمات تجارب التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 5

رابعاً: الأجهزة الحكومية المسئولة عن التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 10

خامساً: مسيرة التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التخطيط والتنمية 16

سادساً: خلاصة 19

المراجع 21

خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد :رياض بن جليلي

أولاً: مقدمة

التخطيط بمفهومه العام هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة، التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار مجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع. والتخطيط التنموي بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها المستمرة كمّاً وكيفاً، يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي أو الأهداف الإنمائية المصاغة من قبل الهيئات السياسية والجهات الحكومية المسؤولة.

التخطيط التنموي هو القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة، حيث يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي أو الأهداف الإنمائية.

يخصص هذا العدد من جسر التنمية لاستعراض أهم سمات التجارب التخطيطية التنموية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. و للوقوف عند أساسيات منهجية العمل التخطيطي المعتمدة لدى المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بالشأن التنموي في هذه الدول.

لعله من المفيد التذكير بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم باعتماد اقتصاداتها بالأساس على سلعة واحدة هي النفط. كما تصنف بأنها دول نامية، ما زالت هياكلها الاقتصادية والتنظيمية والإدارية بحاجة إلى مزيد من التنمية والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، فإن دول المجلس تتّبع نظاما إقتصادياً حراً يعتمد على احترام الملكية الفردية، وسيادة نظام السوق، وعدم منافسة القطاع الخاص في مزاولة النشاطات الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وانتهاج تخطيط تأشيري يعتمد على سعي الخطط التنموية لتصحيح اختلالات السوق وحالات فشله، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التخطيط التنموي في إطار خصوصيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهم أهدافه

كان الوضع السائد في منطقة الخليج قبل اكتشاف النفط يتمثل في وجود مجتمعات صغيرة ذات موارد إقتصادية شحيحة، ترتب عليها علاقات وتفاعلات إقتصادية محدودة، تعتمد بدرجة أولى على نشاطات القطاع الأهلي، ووجود نظم سياسية ذات نمط تقليدي وراثي، بالإضافة إلى ضيق نطاق دور الحكومة التنموي آنذاك.

منذ اكتشاف النفط، تغير الوضع بشكل جذري، حيث شهدت المنطقة في بداية هذه المرحلة الجديدة تدفقاً لعوائد مالية كبيرة نسبيًا بالمقارنة بما كان متاحاً قبل ذلك. وكان هذا التدفق بيد السلطة السياسية لهذه الدول، مما ترتب عليه تركز كبير لهذه العوائد بيد الحكومات. و شهدت المنطقة تنفيذا لبرامج إنفاق إستثماري كثيفة إستهدفت تطوير البنية التحتية التي من شانها تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي، مثل بناء وتطوير الموانئ ومراكز التجميع والطرق، وغيرها. كما اعتمدت معظم دول المنطقة برامج إنفاق إستثماري، بغية توفير وتطوير الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية لأفراد المجتمع في المنطقة، من تعليم وصحة ومياه وكهرباء ومختلف المرافق العامة. وتجدر الإشارة إلى أن أحجام هذه البرامج كانت تعتبر منخفضة نسبيًا مقارنة بالبرامج المشابهة في الدول النامية الأخرى، ولكنها ضخمة نسبة لما كان ينفق في المجتمعات الخليجية قبل تلك الفترة.

إن ترسيخ فكرة التخطيط التنموي في دول الخليج كان مصاحبًا بشكل وثيق لمفهوم التنمية وإدارتها منذ اكتشاف النفط وتركز عوائده بيد الحكومات، حيث بدأت تجربة دول الخليج في مجال التخطيط التنموي بشكل فعلي من خلال التخطيط لبرامج الإنفاق.

وبالتالي، فإنه يمكن القول بأن مفهوم التخطيط في دول الخليج كان مصاحبًا بشكل وثيق لمفهوم التنمية وإدارتها منذ اكتشاف النفط وتركز عوائده بيد الحكومات، حيث بدأت تجربة دول الخليج في مجال التخطيط التنموي بشكل فعلي من خلال التخطيط لبرامج الإنفاق. وتدعم هذا التوجه منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، التي شهدت إرتفاعا كبيراً في أسعار النفط والإيرادات النفطية، وتملك هذه الدول لمعظم ثرواتها النفطية.

ومن جراء هذه الطفرة النفطية في دول المنطقة، إزدادت الحاجة للتخطيط من أجل دعم برامج الإنفاق والدفع بها إلى مستويات عالية وبنسق تصاعدي. فانطلقت في كل دول المنطقة برامج ضخمة من المشاريع التنموية في مختلف المجالات، تركزت بالخصوص على التوسع في البنية الأساسية. وقد استخدم التخطيط في هذا السياق كأداة لتحديد الأولويات، من حيث تنفيذ هذه المشاريع ضمن إطار يحتوي على أهداف تسعى لتحقيقها. ويمكن اعتبار هذه البرامج نواة لخطط تنموية اختلفت مكوناتها وطرق تنفيذها من دولة إلى أخرى.

فالظروف الاقتصادية الخاصة بدول الخليج خلال السنوات الأولى من اكتشاف النفط فرضت على صناع القرار في هذه الدول إعتماد حالة جديدة أو معدلة لمفهوم التخطيط من أجل التنمية. حيث كان من الضروري أن تعكس منظومة التخطيط التنموي في هذه الدول مجموعة من المعطيات أهمها:

- أن هذه الدول تعاني من ندرة نسبية في الموارد البشرية.
- أن لهذه الدول وفرة نسبية في مورد النفط الذي يمثل مصدراً إستراتيجياً لتوليد الدخل. هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه الوفرة في

فك أحد أهم القيود التي تواجهها الدول في تحديات التنمية، ألا وهو توفر مورد رأس المال.

- أن لهذه الدول خصوصيات مجتمعية تفرض نوعية معينة من التوازن في استخدام الموارد المتاحة لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في إطار ما يسمى بدولة الرفاه.
- أن التحدي الحقيقي لمسيرة التنمية في الأجل الطويل في دول الخليج هو ليس النمو من خلال الزيادة في الدخل خلال فترات الطفرات النفطية، بل هو في ضمان إستدامة الحصول على دخل مرتفع في فترات تراجع أو أفول المورد النفطي، وما يتطلبه ذلك من بناء لقدرات إنتاجية جديدة لا تقوم على الموارد النفطية.

بالرغم من خصوصيات مفهوم التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي هو أقرب إلى مفهوم الفكر الاقتصادي الغربي للتنمية الذي يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا منه إلي التوجه الاشتراكي الذي يقوم على هيمنة القطاع العام، إلا أنه يلاحظ في الوقت ذاته أن للحكومات وللقطاع العام دور كبير في تطبيق مفهوم التنمية في دول الخليج نتيجة لوفرة عوائد النفط المملوكة للقطاع العام، والتي من الضروري إعادة توزيعها على أفراد المجتمع، ولعدم قدرة القطاع الخاص بمفرده على تحقيق الأهداف الأساسية اللازمة لإحداث تغيرات هيكلية.

وبالتالي، فإنه يمكن تلخيص مفهوم وإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج في:

- الاعتماد على النفط كممول لعملية التنمية.
- التقليص التدريجي في دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- التطوير المستمر لآليات السوق وتوافر قدر كبير من الحرية الاقتصادية كوسائل لتحقيق النمو الاقتصادي.
- إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي تكون قادرة على بناء طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيًا تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

في ما يتعلق بأهم أهداف التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه لا شك في أن هذه الدول تشترك في مجموعة كبيرة من الأهداف، وذلك نتيجة لتقارب طبيعة الهياكل والنشاطات الاقتصادية فيها، بالرغم من أن ترتيب أولويات تلك الأهداف يتفاوت في بعض الأحيان من دولة إلى أخرى بسبب تفاوت الموارد والقدرات المالية بين تلك الدول. ففي السنوات الأولى بعد اكتشاف النفط، تركزت أهداف الخطط الإنمائية في هذه الدول في:

- بناء البنية التحتية.
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي.
- التنمية البشرية من خلال بناء وتطوير قطاعات التعليم والصحة.

ومع نهاية سبعينات القرن الماضي، ومع تطور تجربة التخطيط التنموي في دول المجلس فقد كانت أهم الأهداف التي تبلورت من خلال الخطط التنموية:

- تنويع القاعدة الانتاجية غير النفطية في مجالات الصناعات الخفيفة لإحلال الواردات من جهة، ولتنويع مصادر الدخل من جهة أخرى.
- بناء قاعدة إقتصادية إنتاجية في مجال الصناعات النفطية التصديرية.
- الاستمرار في التوسع في بناء البنية الأساسية.

إن حاجة دول مجلس التعاون الخليجي لإحداث تغييرات هيكلية تؤهلها لتحقيق تحولات نوعية في إقتصاداتها تضمن استدامة التنمية وتنوع مصادرها تجعل من وضع الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها متطلباً ضرورياً لدفع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع نهاية القرن الماضي، أصبحت أهم الأهداف التي تتبلور من خلال الخطط التنموية لدول المجلس تتمحور حول:

- تقليص إعتماد النشاط الاقتصادي على النفط وتنمية القطاع الخاص.
- التنمية البشرية.
- معالجة الاختلال في قوة العمل والتركيبة السكانية.
- تطوير وتدعيم سياسات التكامل بين هذه الدول.

وفي الوضع الراهن، أصبح وضع الخطط التنموية وتنفيذها متطلبا ضروريا لدفع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس، وذلك لعدة إعتبارات، أهمها:

- حاجة هذه الدول لإحداث تغييرات هيكلية تؤهلها لتحقيق تحولات نوعية في إقتصاداتها تضمن استدامة التنمية وتنوع مصادرها.
- حاجة هذه الدول لإنشاء بيئة تنموية تؤهل لانطلاق الاقتصاد الخليجي على أسس تنافسية، في ظل تفعيل أكبر لآليات السوق، بما يسمح لهذه الآليات بكفاءة توظيف الموارد المتاحة، واستدامة النمو والتنمية.

ثالثاً: أهم سمات تجارب التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بدأت تجارب التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل جدي في منتصف ستينات القرن الماضي (بالرغم من وجود بعض التجارب قبل ذلك). وبشكل عام، فإنه يمكن القول بأن هذه التجارب كانت في بداياتها تتصف بتنوع أساليب التخطيط المتبعة من دولة إلى أخرى، وباختلاف درجة شمولية الخطط التي يتم إعدادها، و باختلاف درجة الالتزام بالتنفيذ والمتابعة من دولة إلى دولة أخرى.

دولة الكويت

تتميز دولة الكويت بتجربة تخطيطية عريقة إذ انطلقت تجربتها في مجال التخطيط التنموي منذ خمسينات القرن الماضي بشكل جزئي من خلال تكوين مجلس الإنشاء في عام 1952، ليقوم بعمليات التخطيط العمراني، وبعث لجنة الإصلاح الإداري والتنظيم في عام 1954. وقد قامت الدولة ببعث الأجهزة المختصة لإعداد ومتابعة الخطط التنموية الشمولية بعد الاستقلال مباشرة، مما أدى إلى إنجاز وثائق خطط إنمائية خمسية بشكل شبه منتظم.

صدر مرسوم بإنشاء مجلس التخطيط كهيئة مستقلة للتخطيط والتنمية في عام 1962، وصدرت لائحة المجلس الداخلية في إبريل من عام 1963، ومن ثم صدر القرار الخاص بتشكيل الجهاز الفني والإداري للمجلس وتحديد اختصاصاته. ويمكن اعتبار إنشاء هذا المجلس البداية الحقيقية للتخطيط التنموي في دولة الكويت، حيث تواصلت مسيرته منذ ذلك الحين وعبر العديد من المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة، وهو ما دعا إلى توالي ظهور أجهزة حكومية جديدة مساندة للعمل التخطيطي في الدولة، وإلى استحداث تشريعات تستهدف تعزيز دور المجلس وتفعيل عملية التخطيط التنموي.

فقد أنشئت إدارة الإحصاء في عام 1963 التي أجرت أول تعداد للسكان في عام 1965، ومن ثم تم إنشاء المركز الالكتروني في عام 1967، ليتم وضع أول خطة خمسية للبلاد في الفترة ما بين 1967 – 1972. وفي عام 1970صدر المرسوم الأميري القاضي بإلغاء كافة المراسيم الأخرى ليصبح مجلس التخطيط هيئة قائمة بذاتها تتبع مجلس الوزراء. وفي عام 1976 تم تخصيص حقيبة وزارية للتخطيط وتعيين أول وزير متفرغ لها، على أن تتولى الوزارة العمل على توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وفي عام 1986 صدر القانون رقم 60 بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 7 لسنة 1987 ، والذي ينص في إحدى مواده على إنشاء مجلس أعلى للتخطيط برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وعدد من ذوي الكفاءة والخبرة.

مع بداية الألفية الجديدة تواصل المجهود المبذول من قبل أجهزة الدولة المسئولة عن التخطيط التنموي. وتمثلت أولى الإنجازات خلال هذه الفترة في إعداد مشروع لخطة إنمائية خمسية سادسة (2002/2001 – 2006/2005)، مثلت نقلة نوعية في مجال إعداد الخطط الإنمائية متوسطة المدى، لابتعادها في منهجيتها عن أسلوب التخطيط الشامل، والذي تم على أساسه إعداد الخطط السابقة. كما أسست هذه الخطة لبداية جديدة في هذا المجال، يكون فيها التخطيط التنموي في المرحلة القادمة قائما على أساس "تحديد" أو "إنتقاء" أهم مواقع الخلل في المسار التنموي

في الوضع الراهن. كما قامت هذه الخطة بتقديم توصيف لكيفية معالجة مواقع الخلل، وذلك بتنفيذ برامج تنموية متسقة، تسعى إلى تحقيق أهداف كمية محددة يتم اختيارها وفق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا لنفس منهجية التخطيط التأشيري، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت بإعداد آخر الخطط الإنمائية متوسطة المدى (2011/2010 - 2014/2013)، أي الثامنة، مع تضمين المشاركة والتفاعل المباشر مع شركاء التنمية في الدولة من حيث بلورة الإطار التفصيلي للأهداف الإستراتيجية في الأجل المتوسط.

المملكة العربية السعودية

تتميّز المملكة العربية السعودية كذلك بتجربة تخطيطية تمتد أكثر من ثلاثين عاماً. ومنذ بداية المملكة لانتهاج التخطيط في إدارة اقتصادها، تراكمت التجارب التخطيطية وتطورت، وأسهم في ذلك تطور الاقتصاد السعودي، وتقلب موارده ومشكلاته، الأمر الذي دعا المخططين إلى تكييف الخطط التنموية الخمسية في المملكة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد ومتطلبات التنمية في مراحلها المختلفة.

وكان لصاحب القرار في المملكة في منتصف ستينيات القرن الماضي الدور البارز في وضع الأسس اللازمة لعملية التنمية، وذلك عندما تم إنشاء أول هيئة مركزية للتخطيط، وكان ذلك في عام 1965 بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية المتخصصة. ثم تحولت تلك الهيئة في عام 1975 إلى وزارة التخطيط، التي أنيطت بها مهمة إعداد خطط التنمية والإشراف عليها ومتابعتها. وفي عام 2003، دمجت وزارة التخطيط مع وزارة المالية والاقتصاد. ووضعت المملكة خطتها التنموية الخمسية الأولى للفترة 1970-1974، وتوالت الخطط الخمسية بعد ذلك تباعاً، إلى أن توصلت المملكة إلى خطتها التنموية التاسعة التي تغطي الفترة 2010-2014.

والمتأمل في التجربة التخطيطية للمملكة العربية السعودية، يلاحظ الاستمرار في النهج التنموي الذي حرصت المملكة على إتباعه على امتداد العقود الأربعة الماضية، من خلال تنفيذ تسع خطط خمسية متوسطة المدى، والمزج الذي اعتمدته أجهزة التخطيط في المملكة، بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي والتخطيط التأشيري لنشاط القطاع الخاص، في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد.

سلطنة عمان

تأتي سلطنة عمان في المرتبة الثالثة من حيث الترتيب الزمني في انتهاج أسلوب التخطيط الشامل للتنمية في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. حيث بدأت التجربة التخطيطية في عام 1975 بوضع الخطة الخمسية الأولى للفترة 1980-1975. ومن ثم أنجزت السلطنة سبع خطط خمسية متتالية، بداية من الخطة الخمسية الثانية (للفترة 1980-1985)، إلى الخطة

الخمسية الثامنة (للفترة 2011-2015).

والمتأمل في تجربة سلطنة عمان في مجال التخطيط التنموي أن إعداد الخطط متوسطة المدى يتم في إطار إستراتيجية للتنمية طويلة المدى. وفي هذا المجال، قامت السلطنة بإعداد استراتيجيتين للتنمية:

- الأولى للفترة (1970 - 1995)، إستطاعت السلطنة من خلالها تحقيق إنجازات كبيرة في جميع مجالات وأبعاد التنمية الشاملة.
- الثانية للفترة (1996-2020)، والتي تستهدف في المقام الأول مضاعفة دخل الفرد بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2020. كما أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، وتهيئة الظروف الملائمة للانطلاق الاقتصادي، من خلال استخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنوع الاقتصادي.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب الزمني في انتهاج أسلوب التخطيط الشامل للتنمية في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. فقد أنجزت أول خطة إنمائية خمسية في عام 1979 (للفترة 1980-1985). وبالرغم من وجود التشريعات اللازمة والمؤسسات العاملة في هذا المجال منذ عام 1972، إلا أنه لم يكتب لهذه الخطة النجاح ولم يتم إقرارها بشكل رسمي.

تطور العمل التخطيطي في الدولة من خلال وضع رؤية إستراتيجية (رؤية الإمارات 2021) من قبل الدولة تشكل المادة الرئيسية التي تقوم على أساسها الجهات الاتحادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية (إستراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011-2013). وتحتوي الإستراتيجية على سبعة مبادئ عامة، وسبع أولويات إستراتيجية وسبعة ممكّنات إستراتيجية، وقد ركّزت الأولويات والممكنات الاستراتيجية على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الاستراتيجية 2011-2013. كما تتضمن تلك الأولويات والممكنات توجهات رئيسية عامة بالإضافة إلى توجهات فرعية محددة، تؤدي مجتمعة إلى تحقيق التوجه الرئيسي الذي تندرج تحته.

تسعى استراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011-2013 إلى ضمان إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من سبعة مبادئ توجيهية في الفترة المقبلة، هي كالآتي:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة والسياسات المتكاملة، عبر النجاح في التخطيط والإنفاذ.
- تعزيز التنسيق والتكامل الفعال

بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وفي ما بين الجهات الاتحادية.

- تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المتعاملين.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات.
- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الفعالة.
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي، والتطوير المستمر للأداء والتفوق في النتائج.
- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

مملكة البحرين

كانت بداية التخطيط في مملكة البحرين باستخدام أسلوب التخطيط الجزئي لإدارة التنمية. إذ اعتمدت المملكة في البداية على الموازنات العامة السنوية كأداة لتوزيع الإنفاق بشكل مخطط على مختلف القطاعات. كما قامت بتطوير دور الميزانية من خلال إعدادها على أساس سنتين متتاليتين، بدلاً من سنة واحدة في عام 1978.

وانطلاقا من نجاح تجربة إعداد الموازنات العامة على أساس أكثر من سنة، فقد بدأت الحكومة إعداد الميزانية لمدة أربع سنوات، وذلك للفترة 1982-1985. وتم من خلال هذا البرنامج الرباعي صياغة مجموعة من الأهداف والأولويات التنموية. تطور بعد ذلك العمل التخطيطي في مملكة البحرين، عبر تشكيل لجنة لوضع البدائل الإستراتيجية لمسار الاقتصاد البحريني، وهي ما يمكن اعتبارها خطوة في اتجاه التخطيط الشامل. كما تطور العمل التخطيطي بالمملكة بفضل قيام مجلس التنمية الاقتصادية بإعداد رؤية اقتصادية بعيدة المدى (رؤية البحرين الاقتصادية 2030).

دولة قطر

اعتمدت قطر نفس الأسلوب المتبع في مملكة البحرين، وذلك باستخدام أسلوب التخطيط الجزئي لإدارة التنمية عن طريق الموازنة العامة كأداة تخطيطية لتحقيق الأهداف التنموية. إلى جانب ذلك، فقد تم الاهتمام بشكل خاص بقطاع الصناعات التحويلية، وذلك من خلال إنشاء المركز الفني للتنمية الصناعية في عام 1973 كجهاز يشرف على إعداد خطط ومشروعات التصنيع.

في المرحلة الأخيرة، تم تطوير العمل التخطيطي من خلال إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية (2011-2014) متوسطة المدى كأداة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، ولترجمة الرؤية إلى فعاليات وأهداف محددة تمثل الموجة الأولى من التغييرات. من هذا المنطلق، فإن الخطة التي تم وضعها تحت إشراف الأمانة العامة للتخطيط التنموي ترسم التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية لقطر في السنوات المقبلة.

رابعاً: الأجهزة الحكومية المسئولة عن التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة الكويت

تعود المسؤولية الأولى في التخطيط التنموي بالدولة في الوقت الحالي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. حيث تتولى هذه المؤسسة القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- إعداد رؤية الدولة و تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للتنمية بمفهومها الشامل.
- الاستناد على هذه الأهداف الاستراتيجية لبلورة منطلقات ومرجعيات تنموية أساسية يتم اعتمادها في إعداد وثيقة الخطة، (وفي برنامج عمل الحكومة في مرحلة لاحقة).
- وضع المتطلبات الفنية لوثيقة للخطة وتنفيذها.
- ويتكون هيكل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت من ثلاثة قطاعات رئيسية من بينها أمانة شؤون التخطيط، وهو القطاع المكلف بإعداد وثيقة مشروع الخطة التنموية بالدولة، حيث يتولى هذا القطاع القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- المشاركة في تحديد غايات التنمية والرؤى المستقبلية بعيدة المدى للدولة.
- إقتراح التوجهات التنموية للمراحل المتعاقبة، وترجمة التوجهات السياسية للتنمية إلى أهداف وسياسات وبرامج تخطيطية.
- إعداد وصياغة مشاريع الخطط التنموية بآجالها ومستوياتها المختلفة، في إطار الأهداف الإستراتيجية للتنمية بعيدة المدى وتوجهات السياسة العامة للدولة.
- إقتراح البرنامج الاستثماري للخطط التنموية في ضوء الأولويات والأهداف المقررة.
- المشاركة في إعداد وصياغة برنامج عمل الحكومة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.
- وضع نظم وأساليب تقييم أداء الخطط والبرامج، وإعداد التقارير الدورية لمتابعة تنفيذها متضمنة مقترحات التقويم وتصحيح المسارات.
- بناء وتطوير نظم ومؤشرات لقياس وتقييم الأداء التنموي الوطني، وإعداد تقارير حول نتائج هذا التقييم.
- التطوير المستمر لتقنيات وأساليب العمل التخطيطي والإستشرافي، بما يواكب أحدث الأساليب والمناهج المستخدمة عالمياً وإقليمياً ويتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية.

- إجراء الدراسات والبحوث وإعداد التقارير وأوراق العمل التي تلبي متطلبات التخطيط والتنمية على الأجلين القصير والطويل، وفي ضوء متابعة ورصد الاتجاهات العالمية والإقليمية.
- تمثيل الأمانة العامة في ما يخص أمانة شؤون التخطيط في الهيئات والمنظمات واللجان ذات العلاقة داخل وخارج دولة الكويت.

المملكة العربية السعودية

تعود المسؤولية الأولى في التخطيط التنموي بالمملكة في الوقت الحالي لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، حيث تتولى هذه الوزارة القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- إعداد خطط التنمية الخمسية للمملكة.
- تقدير إجمالي المبالغ اللازمة لتنفيذ خطط التنمية التي يوافق عليها مجلس الوزراء. وتكون هذه التقديرات أساساً لوضع الميزانية العامة للدولة. وتحقيقاً لذلك تكون كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية على اتصال دائم للتشاور وتبادل المعلومات، للتوصل إلى تنسيق كامل بين متطلبات الخطة العامة للتنمية وبين الموارد المالية المتاحة.
- إجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة في المواضيع التي تتطلبها خطط التنمية، وتقديم التوصيات التي تنتهي إليها.
- جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية بمختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، وإجراء مختلف الأبحاث الإحصائية حسب الاقتضاء، (باعتبار أن مصلحة الإحصاءات العامة المرجع الإحصائي الوحيد في المملكة).
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في المسائل المتعلقة بالتخطيط والإحصاءات.
- تقديم المشورة الفنية في ما يكلفها به خادم الحرمين الشريفين، والإعداد والإشراف على تنفيذ عملية التعداد العام للسكان والمساكن في المملكة.
- جمع البيانات الإحصائية التي ترد من الأجهزة الحكومية الأخرى، وتبويبها وتحليلها والاستفادة منها في إعداد النشرات الإحصائية المختلفة.
- إعداد تقرير إقتصادي دوري عن المملكة، يتضمن تحليلاً لاقتصادها، ويبين مدى التقدم الذي أحرز في هذا المجال وما يتوقع فيه من تطورات.

سلطنة عمان

تعود المسؤولية الأولى في التخطيط التنموي بالسلطنة في الوقت الحالي للمديرية العامة للتخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد الوطني. حيث تتولى هذه المديرية القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- المشاركة في وضع وصياغة الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتوافق مع الموارد المتاحة ومقومات القطاعات الاقتصادية والمناطق التخطيطية المختلفة.
- المشاركة في إعداد الخطط الخمسية، من حيث صياغة الأهداف والسياسات، والتأكد من اتساقها مع إستراتيجية التنمية طويلة الأجل والرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني.
- إعداد وثائق الخطط الكلية، بالتنسيق مع المديريات المعنية، للتأكد من ترابطها وتكاملها وتوازن مكوناتها الإجمالية والجزئية، بما يتفق مع الأهداف الكلية والقطاعية والإقليمية.
- إعداد الدراسات والبحوث والتقارير، التي تدعم عمليات إعداد خطط التنمية، ومراجعة التقارير والدراسات الاستشارية التي تعدها الجهات الأخرى – المحلية والأجنبية – في نطاق عمل المديرية، والمشاركة في إعداد دراسات التحليل والتقييم للبرامج والمشروعات الاستثمارية، التي تتسم بطابعها الكلي.
- بناء واستكمال النماذج التخطيطية الرئيسية، وتحديث بياناتها باستمرار في ضوء المستجدات والنتائج الفعلية للمالية العامة وأداء القطاعات المختلفة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها، وبصفة خاصة النماذج الآتية:
  - نموذج إقتصادي كلي.
  - نموذج مالية عامة.
  - نموذج عمالة.
  - نموذج تدفقات نقدية.
- بناء نماذج فرعية لبعض الأنشطة والقطاعات الهامة، بغرض إعداد الخطط التفصيلية لها، وبهدف تطوير النماذج التخطيطية الرئيسية التي يتم استعمالها للغرض.
- متابعة التطورات العملية في مجال النماذج الاقتصادية، واقتراح المؤشرات والمعايير اللازمة لتطوير العملية التخطيطية.
- إعداد التوقعات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي، باستخدام أسلوب النماذج الاقتصادية وغيرها من الأساليب العلمية، وذلك بغرض الإفادة منها في إعداد الخطط التنموية، وتعديلها كلما اقتضى الأمر.

- متابعة تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة لتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني، وإجراء تقييم دوري لتلك السياسات والإجراءات لتحديد الصعوبات التي تواجهها، واقتراح السياسات والإجراءات البديلة التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتواصل، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إعداد تقارير دورية (سنوية ونصف سنوية) لمتابعة وتقييم تنفيذ خطط التنمية، مع اقتراح سبل تحسين الأداء الاقتصادي والنهوض به.
- إعداد مشروع الموازنة الإنمائية السنوية، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المدنية في السلطنة، وإعداد تقارير دورية لمتابعة وتقييم موقف تنفيذ الاستثمارات المعتمدة.
- إعداد المذكرات الفنية في المواضيع ذات الصلة بشئون التنمية والتخطيط، وتوفير القاعدة البحثية اللازمة لوضع السياسات والخطط المتعلقة بشئون التنمية.
- إقتراح الإجراءات والأساليب اللازمة لتحديث منهجية التخطيط التنموي بمستوياته المختلفة (الكلي والقطاعي والإقليمي).

دولة الإمارات العربية المتحدة

تنقسم مسؤولية التخطيط التنموي بالدولة في الوقت الحالي بين السلطة الاتحادية في الدولة ومختلف الإمارات المكونة للاتحاد. حيث يتولى مجلس الوزراء وضع رؤية إستراتيجية من قبل الدولة تشكل المادة الرئيسية التي تقوم على أساسها الجهات الاتحادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية. ومن ثم، تقوم كل إمارة بالتخطيط لتنميتها حسب الرؤية الاستراتيجية للدولة. فعلى سبيل المثال، يتم التخطيط التنموي في إمارة أبوظبي من قبل مؤسسة دائرة التنمية الاقتصادية (وتوجد مؤسسة مشابهة في كل إمارة).

تختص دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي بممارسة جميع المهام والصلاحيات التي تتعلق بمزاولة الأنشطة التخطيطية الاقتصادية والرقابة والإشراف عليها، ولها بصفة خاصة ما يأتي:

- إقتراح السياسات الاقتصادية ومشروع الخطة الاقتصادية للإمارة، بالتعاون مع الدوائر الحكومية والجهات المعنية، ورفعها إلى المجلس التنفيذي للإمارة لإقرارها.
- إعداد الخطط والبرامج التنموية والمشروعات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية بعد إقرارها.
- خلق بيئة تشريعية متطورة من خلال إقتراح التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي ومراجعتها والعمل على تفعيلها بما يحقق أهداف الإمارة.

- ممارسة الصلاحيات المقررة للسلطة المحلية المختصة في الإمارة، المنصوص عليها في القوانين الاتحادية ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنح تراخيص الأنشطة الاقتصادية ومددها وكيفية تعديلها، وذلك في إطار التشريعات والنظم السارية، وبالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى بترخيص بعض الأنشطة.
- إصدار كافة تراخيص الأنشطة الاقتصادية في الإمارة، وذلك وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الإمارة والدولة.
- تصنيف الأنشطة والتراخيص الاقتصادية في الإمارة.
- ترخيص المؤسسات الفردية والمملوكة لشخص طبيعي واحد، وفقا للأحكام والشروط والقرارات المعمول بها في الإمارة.
- وضع الشروط والمتطلبات، وإصدار التصاريح المتعلقة بالإعلانات التجارية والتصفية والتنزيلات والعروض الخاصة والحملات الترويجية.
- إقتراح عقد الاتفاقيات الاقتصادية، ومتابعة نشاط المنظمات الاقتصادية وإقامة المعارض الاقتصادية الدولية والإقليمية، وفقا للقوانين والأنظمة السارية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تنمية وتطوير ودعم قطاع الصناعة في الإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إعداد الدراسات اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص، واقتراح السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطويره وتنميته بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- عقد الندوات والمؤتمرات الاقتصادية، بهدف تبصير المستثمرين بأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الإمارة، والاشتراك في الندوات والمؤتمرات التي تعقد داخل الإمارة وخارجها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تحديد الرسوم المستحقة مقابل الخدمات التي تقدمها، ورفعها إلى المجلس التنفيذي للإمارة للاعتماد، واقتراح إعفاء بعض الأنشطة من كامل الرسوم أو نسبة منها، وعرض الأمر على المجلس التنفيذي للإمارة للاعتماد.
- إعداد وحفظ السجل التجاري والإشراف على تنظيمه.
- إعداد قاعدة بيانات حول المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لاقتصاد الإمارة.
- دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية للاستفادة بها في التخطيط التنموي.

- وضع المؤشرات الكلية للخطط التنموية والقيام بالتنبؤات اللازمة.

مملكة البحرين

تعود المسؤولية الأولى في التخطيط التنموي بالمملكة في الوقت الحالي لمجلس التنمية الاقتصادية. حيث يتولى المجلس القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.
- الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- العمل على إيجاد المناخ المناسب لاجتذاب الاستثمارات المباشرة إلى المملكة.
- العمل على توحيد جهود جميع الهيئات المعنية في المملكة في إطار الرؤية الموحدة والاستراتيجيات الأساسية للتنمية.
- تقديم التسهيلات لجميع الدوائر والهيئات المختصة، ومساعدتها على استيعاب واعتماد التغييرات الضرورية لتمكين المملكة من التقدم والازدهار.
- متابعة إدارة المشاريع والتأكد من كفاءة تنفيذ جميع المبادرات الإصلاحية المتفق عليها ضمن الأطر الزمنية المحددة.
- إجتذاب الاستثمارات إلى المملكة من خلال التركيز على عدد من القطاعات الاقتصادية في ذات المزايا القوية فيها، (مثل قطاع الخدمات المالية).
- إقتراح مبادرات تستهدف تعزيز القدرات وتحسين البنية التحتية وبمناخ الأعمال في المملكة.
- التسويق للمملكة في الخارج، من خلال التنسيق الوثيق مع سفارات المملكة في جميع أنحاء العالم، بهدف الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة فيها.
- تقديم المساعدة للجهات الراغبة في الاستثمار في المملكة، وتزويدها بالمعلومات حول الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركاتها، ومساعدتها على بناء شبكة من العلاقات في البحرين.

دولة قطر

تعود المسؤولية الأولى في التخطيط التنموي بدولة قطر في الوقت الحالي للأمانة العامة للتخطيط التنموي. حيث تتولى هذه الهيئة الحكومية القيام بمجموعة من المهام أهمها:

- الإدارة الشاملة لعملية صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية.
- التنسيق والدعم الفني والإداري والاستشاري لصياغة إستراتيجية التنمية الوطنية. ويشمل ذلك مشاركة الأطراف المعنية.

- العمل على ضمان التكامل والاتساق بين الاستراتيجيات القطاعية.
- دعم الوزارات والوكالات المعنية في إعداد استراتيجيات القطاعات الخاصة بها لضمان الاتساق العام والتوافق مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية.
- الدعم التقني والاستشاري الانتقائي لإعداد خطط التنفيذ للسياسات والبرامج والمشاريع، وضمان اتساقها مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية وأولوياتها.
- مراجعة مخصصات الميزانية والإنفاق بغرض المواءمة مع أهداف التنمية الوطنية.
- إعداد نظم للرصد والإبلاغ عن مستوى التقدم المحقق في جهود التنمية الوطنية.
- المتابعة والمراجعة بعد منتصف المدة، بهدف تقييم السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية، مع التركيز على المخرجات والنتائج، وإدخال تحديثات سنوية بناء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.
- تقييم نتائج إستراتيجية التنمية الوطنية بأثر رجعي واستخلاص الدروس المستفادة.

خامساً: مسيرة التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التخطيط والتنمية

يتم التعاون بين دول المجلس في مجال العمل التخطيطي من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في سياق تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، والعمل المشترك في كافة المجالات. يمكن تلخيص أهم المحاولات في مجال العمل التخطيطي الموحد خلال العقد الماضي في المحاور السبعة التالية:

1. إعداد إستراتيجية للتنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المنطقة (2000-2025). أدى اعتماد هذه الإستراتيجية إلى تعزيز العمل المشترك، من خلال إيجاد فهم متبادل حول أولويات التنمية ووسائل إنجازها، وإقرار مجموعة كبيرة من الاتفاقات والمؤسسات ونظم العمل المشترك بين الدول، وإقرار مجموعة كبيرة من الاتفاقات والمؤسسات ونظم العمل المشترك في كافة مجالات العمل الإنمائي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وإقامة العديد من المشروعات المشتركة التي تمثل إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس، وأخذ الإستراتيجية

في الاعتبار عند إعداد الدول الأعضاء لخططها التنموية، بما يتناسب مع أولوياتها وقدراتها واحتياجاتها وبما يخدم مسيرة التعاون المشترك بين الدول الأعضاء.

2. إعداد الإطار العام للإستراتيجية السكانية في دول مجلس التعاون. اعتمد المجلس الأعلى في عام 1998 وثيقة "الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون". وتم في تلك الفترة متابعة تنفيذ الأهداف الواردة في الإطار العام لهذه الإستراتيجية السكانية على ضوء الآليات المتفق عليها. وقد أدى اعتماد هذا الإطار إلى تعزيز العمل المشترك، من خلال إنشاء لجان وطنية للسكان في الدول الأعضاء، وإعداد تقارير عن الواقع السكاني في دول المجلس للفترتين (2000-2005) و (2008-2006)، ويجري حالياً إعداد تقرير عن الفترة (2009-2011)، وتوحيد البيانات المطلوبة سنوياً لأعداد إستبانة الواقع السكاني واستبانة السياسات السكانية، التي تعكس التطورات السنوية للسكان في الدول الأعضاء وتنسيق مواقف دول المجلس في المؤتمرات الدولية المتعلقة بموضوع العمالة الوافدة.

3. شكلت اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية فريق عمل لأعداد إطار عام للإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول المجلس. رفع فريق العمل ما توصل إليه إلى اللجنة الوزارية في اجتماعها في 2010، التي أوصت بعرضها على المجلس الوزاري لرفعها للمجلس الأعلى، والتوصية بإقرارها كوثيقة إسترشادية. يتضمن الإطار العام للإستراتيجية الإحصائية الموحدة في دول مجلس التعاون تقييماً لواقع العمل الإحصائي في دول المجلس، من حيث الإنجازات ونقاط القوة ونقاط الضعف و تحديد الأهداف الكلية والجزئية التي تشكل جوهر عمل وجهد كافة الجهات المعنية بالإطار العام للإستراتيجية الإحصائية الموحدة.

4. محاولات للمعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية، بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي في المنطقة. أصدر المجلس الأعلى (في دورته الرابعة والعشرين) في عام 2003 قراره بـ "اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال

في التركيبة السكانية، بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج اللازمة لتنفيذها". وقد تم إحالة هذه المرئيات إلى اللجان الوزارية للتخطيط والتنمية لوضع البرامج اللازمة لتنفيذ ما يتعلق بمهام اللجنة من هذه المرئيات. فأصدرت العديد من القرارات التي تسهم في معالجة هذه القضايا وتعزيز مسيرة العمل المشترك.

5. بطاقة الهوية الموحدة لدول المجلس، وهو استكمال لمشروع البطاقة الذكية. حيث وجه المجلس الأعلى في لقائه التشاوري السادس الذي عقد في جدة في عام 2004 بتنفيذ مشروع بطاقة الهوية الموحدة لدول المجلس "البطاقة الذكية" وذلك خلال سنتين. والمعروف هو أن جميع الدول الأعضاء وقد تمكنت من إصدار بطاقاتها الذكية بشكل نهائي. وتستخدم هذه البطاقة حاليا في تنقل المواطنين بين دول المجلس، حيث يتم قراءتها إلكترونياً في جميع المنافذ. كما تقوم الدول الأعضاء حالياً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشريع إصدار بطاقات الهوية الشخصية لتشمل جميع الفئات العمرية من المواطنين واستخدامها كوثيقة أثبات في جميع الدول الأعضاء.

6. التعداد العام الموحد للسكان والمساكن لعام 2010 لدول المجلس. حيث تم من خلال قرار من قبل المجلس الأعلى (في دورته الثانية والعشرين) الذي عقد في مسقط في عام 2001 بإجراء الدول الأعضاء لتعداد موحد للسكان والمساكن خلال عام 2010. وقد نص هذا القرار على أن يتم توحيد الفترات الزمنية للتعدادات، بحيث تكون عشرية ويتم إجراؤها في السنوات الصفرية. يكتسب هذا القرار أهمية كبرى لمسيرة العمل التنموي المشترك بين البلدان الأعضاء، تتمثل بالخصوص في دعم آليات التخطيط الشمولي في دول المجلس وإمكانية عقد المقارنات بين دوله كمجموعة إقتصادية واحدة مع المجموعات الاقتصادية الدولية الأخرى، الأمر الذي سيسهم في تسريع وتيرة التنمية الشاملة في هذه الدول.

7. تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة ذات العلاقة ببناء قواعد البيانات التي تخدم مسيرة العمل التنموي المشترك. فقد تم خلال السنوات الماضية تنفيذ العديد

من المشاريع المشتركة التي تخدم مسيرة العمل التنموي المشترك في كافة المجالات، ومن أهمها إعداد الدليل الموحد للأنشطة الاقتصادية و إعداد الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية. كما تم خلال السنوات الماضية إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات الإحصائية لدول المجلس وربطها بشبكة الإنترنت. ويتم في الوقت الحالي تبادل المعلومات الإحصائية بين الدول الأعضاء باستخدام هذه القاعدة. كما تم تنفيذ العديد من المسوحات المشتركة في الدول الأعضاء، ومن أهمها مسح إنفاق ودخل الأسرة، ومسح القوى العاملة ومسح الاستثمار الأجنبي، بما يزيد من المعلومات المتوفرة لدى العاملين في مجال التخطيط التنموي في هذه الدول.

سادساً: خلاصة

لا شك في أن التنمية التي حققتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد جوهرية مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، غير أن هذه التنمية قد شابها العديد من التشوهات، وبصفة خاصة تشوهات في هياكل الإنتاج والسكان وأسواق

إن حجر الزاوية في تحقيق النجاح والاستمرارية في التخطيط التنموي يكمن في توفر عدة شروط أساسية تشكّل النواحي التقنية جانباً منها، في حين تتمثل الجوانب الأخرى في إقتناع السلطة السياسية والمؤسسات الحكومية بضرورة وأهمية التخطيط، وفي صحة بنية منظومة التخطيط في الدولة و بالخصوص في توافر الخبرات المحترفة في عملية التخطيط.

العمل بالشكل الذي أصبحت معه تلك الاقتصاديات تبدو عاجزة، في ظل التحديات الحالية للتنمية، من إيجاد بدائل ملائمة لتنويع قاعدتها الانتاجية بالقدر الكافي وتخفيف إعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية.

ومن هذا المنطلق، تتشابه التحديات التنموية التي تواجه دول المجلس مجتمعة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التخطيط التنموي كأسلوب لمواجهة تحديات التنمية في تلك الدول، وتعظيم العوائد المتوقعة من تكامل تلك الدول إقتصاديا، وتقليص التكاليف والأعباء المصاحبة لتلك التحديات، و إلى التنسيق بينها في ما يتعلق بسياساتها الاقتصادية والتنموية في إطار سياسات تخطيط موحدة لمواجهة تلك التحديات.

ويكمن تحقيق النجاح والاستمرارية في التخطيط التنموي في توفر عدة شروط أساسية تشكّل النواحي التقنية جانباً منها، في حين تتمثل الجوانب الأخرى في اقتناع السلطة السياسية والمؤسسات الحكومية بضرورة وأهمية التخطيط، وفي صحة بنية منظومة التخطيط في الدولة و بالخصوص في توافر الخبرات المحترفة في عملية التخطيط.

المراجع العربية

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2011/2010 - 2013/ 2014 لدولة الكويت.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التخطيط والتنمية 2002 - 2010.

الأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

محمد إبراهيم السقا، تحديات التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي كمبرر للتخطيط الاقتصادي، ورقة مقدمة لورشة العمل حول "واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون الخليجي"، المعهد العربي للتخطيط، 18-19 فبراير 2008 دولة الكويت.

محمد إبراهيم السقا، " تجربة مجلس التعاون الخليجي: تجربة نقدية"، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد السابع، السنة الرابعة صيف 1999.

محمد عبد الرحمن العسومي، تطورات أسواق النفط العالمية واقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، 1998.

يوسف الإبراهيم، "التخطيط التنموي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المفهوم- السمات - المستقبل". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1994.

المراجع الإنجليزية

Al-Ebraheem Y. and Sirageldin I., 2002, "Budget Deficit, Renewable Resource Gap, and Human Resource Development in Oil Economies" in Sirageldin I. (ed.) Human Capital and Population Dynamics in the Middle East: Taurus, London and AUC, Cairo.

Devlin, J., 1998, "An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States", Occasional Papers, no. 13 Abu Dhabi: ECSSR.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. احمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	ا. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	ا. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	ا. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	ا. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	ا. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	ا. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	ا. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	ا. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	ا. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	ا. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	ا. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	ا. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	ا. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. احمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	ا. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
ادوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات الإنتاجية وقياسها	د. علي عبدالقادر علي	الستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. حسن الحاج	الثالث والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات التعليم	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. عدنان وديع	الثامن والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. احمد الكواز	التاسع والستون
السياسات التنموية	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
المؤشرات المركبة	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.إبراهيم اونور	الثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
بطالة الشباب	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة واربعة
إدارة المخاطر في الاسواق المالية	د. إبراهيم اونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. احمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	**د. رياض بن جليلي**	**المائة وثمانية**
العدد المقبل		
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	**د. بلقاسم العباس**	**المائة وتسعة**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org